ملخص

يـتلخص موضـوع البحـث بمحاولـة الوصـول الـى قـانون تنظيمـي موحـد لقـوى الامـن الـداخلي مـن حيـث الهيكليـة والواجبـات والخدمـة, فـالامن فـي العـراق غيـر مسـتقر, وفـي وضـع متفـاوت ومرتبـك, ولغـرض تحقيـق الحمايـة الامنيـة لابـد مـن تحقيـق ورعايـة اركـان الامـن, التـي تتمثـل بالجانـب القـانوني, والجانـب البشـري, والمـادي, والتنظيمـي, واهـم هـذه الاركـان هـو الـركن البشـري, والامـن هـو عبـارة عـن منظومـة متكاملـة لا يتحقـق الا بتكامل هذه المنظومة.

لـذلك فـإن هـذه الدراسـة تنصـب علـى الـركن البشـري فـي قـوى الامـن الـداخلي, مـن جهـة المفهـوم, وتنظـيم الهيكـل التنظيمـي لقـوى الامـن الـداخلي, فـالمفهوم لـه الاثـر الكبيـر فـي الجانـب القـانوني, عـن طريـق تحديـد هـذه القـوى بشـكل دقيـق, وتحديـد مهامهـا الامنيـة وتمييزهـا عـن بـاقي المرافـق الجهـات الامنيـة الاخـرى, العامـة والخاصـة, وبيـان مـا هـي طبيعـة هـذه القـوى مـن جهـة النشـاط والتشـكيل, ومـن خـلال تحديـد انـواع الامـن ايضـا يمكـن الوصـول الـى تنظـيم امثـل لتشـكيلات قـوى الامـن الـداخلي, فقـوى الامـن الـداخلي قـوى كبيـرة مـن جهـة العـدد ومـن جهـة المهمـة الامنيـة, لـذلك فوضـع هيكـل تنظيمـي لهـذه القـوى لـيس بـالامر الهـين ويحتـاج الـى دراسـات وجهـود, مـن اجـل خلـق تنسـيق عـالي بـين مهمـة قوى الامن الداخلي وبين تشكيلاتها.

لـذلك فـإن هـذا البحـث قـد تعـرض الـى قـانون وزارة الداخليـة, وهـو القـانون الـذي يبـين مهمـة قـوى الامـن الـداخلي, ويبـين تشـكيلاتها, وقـد احتـوى هـذا القـانون علـى اهـداف وزارة الداخليـة, والهيكـل التنظيمـي لهـا, وتوزيـع الصـلاحيات, لكنـه لـم يتعـرض الـى مهـام قـوى الامـن الـداخلي, نعـم قـد يكـون قـد تعـرض الـى ذلـك ضـمنيا عنـد ذكـر اهـداف وزارة الداخليـة, لكـن ذلـك لـيس بـالامر الصـحيح إذ يجـب ذكـر مهمـة قـوى الامـن الـداخلي فـي نص هذا القانون بشكل واضح.

وقـوى الامـن الـداخلي هـم الشـرطة, لـذلك فإننـا ننتقـل بالبحـث الـى تنظـيم خدمـة الشـرطة, وهـذه الخدمـة تبـدأ بقـرار التعيـين, وهـو القـرار الاداري الـذي يعبـر عـن ارادة الادارة فـي قبـول تعيـين رجـل الشـرطة, وقـرار الادارة هـذا لـيس لهـا فيـه مطلـق الحريـة, فقـد وضـع لـه المشـرع شـروطا خاصـة لقبـول تعيـين رجـل الشـرطة, وهـي شـروط تتعلـق بالتحصـيل الدراسـي لرجـل الشـرطة, وسـلامته الصـحية والبدنيـة, اضـافة الـى سـلامة سـلوكه وسـمعته الاجتماعيـة, وينتهـي البحـث فـي الخدمـة بنهايتهـا, وهـي امـا تكـون نهايـة طبيعية بالاستقالة أو التقاعد, او تكون نهاية قسرية بالطرد والاقصاء.

امـا الشـق الاخيـر فـي هـذا البحـث, هـو حـول الانضـباط الـوظيفي فـي قـوى الامـن الـداخلي, وهـو مـن الامـور المهمـة المكملـة للخدمـة الوظيفيـة للشـرطة, ولغـرض الحفـاظ علـى انسـيابية العمـل الشـرطي, لابـد للـرئيس الاداري فـي قـوى الامـن الـداخلي مـن امـتلاك سـلطة العقوبـة التاديبيـة لمـن تحـت امرتـه مـن رجـال الشـرطة, وقـد مـنح المشـرع العراقـي سـلطة التاديـب للـرئيس الاداري فـي قـوى الامـن الـداخلي, وهـي سـلطة كافيـة تمكنـه مـن فـرض سـلطته الاداريـة علـى رجـال الشـرطة الـذي تحـت امرتـه, وتـم البحـث هنـا فـي تنظـيم

السلطة التاديبية والمخالفات الانضباطية, وكذلك العقوبات التاديبة لقوى الامن الداخلي, وكذلك اجرائات فرض العقوبة التاديبة على رجل الشرطة.

والبحث هذا هو بحث مقارن مع كل من مصر والامارات العربية المتحدة, سوف يكون البحث بمجمله لمحاولة الوصول الى العيوب القانونية التي اصابت القوانين التي تنظم قوى الامن الداخلي من كل الجوانب.